اقتصاد

فوق الطاولة

«رقعة النفط»

علي محمود هاشم

لا مؤشرات حاسمة حيال الاتفاق الذي أنجزته (أوبك+) أمس الأول، فرغم الامتعاض الإيراني من انتهاء الاجتماع إلى تقليص نسب خفض الإنتاج بمليون برميل عما تم اعتماده نهاية ٢٠١٦ لتصحيح الأسعار، ما لبثت الأسواق أن استجابت أمس بقفزة تراوحت بين ٣,٤ و٣,٦ بالمئة لمختلف الخامات العالمية.

(أوبك+) التي تضم ٢٤ دولة منتجة، وتقوده المملكة السعودية من داخل المنظمة وروسيا من خارجها، أقرّت زيادة إنتاج أقل بنحو (٠,٥) مليون من البراميل التي تم تجفيفها بشكل تدريجي يومياً من سوق الطاقة عقب إبرام اتفاق أيلول ٢٠١٦ الذي أسهم في التعافي من انحدار درامي لما دون ٣٠ دولاراً للبرميل عقب كبوة ٢٠١٤.

في النتائج المباشرة، لا تبدو إيران خاسرة في صفقة قرار الخفض، وبات عليها التعايش مع آمالها المنكسرة باستمرار (أوبك+) في خطة الخفض التي كان مقرراً الاستمرار بها بالفعل حتى نهاية العام، قبل أن ترتد أميركا عن الاتفاق النووي، وهي عولت على ذهاب العراق وفنزويلا معها لاستخدام (الفيتو) ضد تقليص الخفض، وهذا ما لم يحصل.

بطبيعة الحال، يسهل فهم استجابة كل من المملكة السعودية وإمارة أبو ظبي والعراق، والكويت بدرجة أقل، للرغبة الأميركية المعلنة في الضغط على إيران من خلال تعويض النقص المحتمل في أسواق الطاقة جراء ارتداد واشنطن عن الاتفاق النووي، إلا المشاركة الروسية الأساسية في القرار تشي –ظاهرياً– بتخليها النسبي عن أحد شركاء معسكرها في ميدان الطاقة، فرغم الانسجام الذي تبدو عليه موسكو مع أسعار الـ٦٠ دولاراً التي سبق أن أعلنها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عنها كـ«سعر عادل» للبرميل مطلع الشهر الجاري، فإن هذا السعر «الفني» المنسجم في ظاهره مع ظاهر المطالب الأميركية بضبط الأسعار، إنما يتطلع –لربما– لضبط تمدد الحفارات الأميركية في استخراج النفط الصخري من جهة، كما دعم انتظام تنافسية الإمدادات الروسية والشرق أوسطية إلى أسواق أوروبا وآسيا، أمام الأميركية من الجهة الأخرى.

ومع ذلك، ليس تجاهل روسيا النسبي للمطلب الإيراني دون ثمن، ففي الميزان الجيوسياسي، تترقب البشرية اليوم –وبانتباه شديد– تفصيلات ولادة القطبية المتعددة التي سترتسم على أساسها الصورة النمطية لمعاني القوة العظمى التي تسعى روسيا إلى تمثّلها، وحال مضيّها أعمق في إدارة مصالح الشرق وفق رؤيتها الخاصة المرتكزة إلى تفاهمات خليجية تجسدها (أوبك) التي لطالما كانت (مكعب روبيك) الذي استولد الغرب من التلاعب في ألوانه لعبة «البترودولار»، فلربما يسود سوء فهم مديد يتهدد ذلك الشرق مجدداً!

الصين تبدو على العكس تماماً، فرغم مصالحها الجوهرية في تدفق الإمدادات وما تعنيه من خفض للأسعار كطريق وحيد لتقليص فاتورتها النفطية كأكبر مستورد في العالم، فقد ذهبت إلى الاصطفاف إلى جانب إيران، إما عبر استعدادها للحلول مكان الاستثمارية الأوروبية الآيلة للامتثال للقرارات الأميركية بالخروج من إيران، وإما من خلال توجهها المتوقع نحو امتصاص الصادرات الطاقوية الإيرانية، وما ذهاب بكين إلى فرض رسوم جمركية جوابية على مستورداتها النفطية من الولايات المتحدة بعدما تضاعفت مؤخراً من ١٠٠ مليون دولار إلى نحو مليار شهريا، سوى مقدمة منطقية لتلك التوقعات.

في الميزان الجيوسياسي، يصعب تجاهل الإحلال البادي للأدوار على الصفحة الآسيوية شرقاً وغرباً، وفق هذه المنحى، ما (اللهفة) الأميركية الاحتفالية إلى الحضن الكوري الديمقراطي إلا تمظهر لرد واشنطن على اختراق موسكو منطقة جزاء الولايات المتحدة شرق المتوسط: من قطر (موطئ قدم روسيا) الجديدة في الخليج، إلى العراق وشماله المتوزعين بوجل بين العالمين الماضي والقادم، فالسعودية التي جلس ولي عهدها على كراسي المونديال بعد عامين من تهديده العلني بتفجيرها، مصححاً شراكته مع موسكو في الطاقة والبتروكيماويات والزراعة، بل (الحدائق التكنولوجية) أيضاً، وصولاً إلى مصر وتركيا الشريكين الكبيرين في استخراج ونقل الغاز.. كل ذلك، مقابل استنكاف روسي عن مشروعات حيوية في إيران، العدو الأميركي اللدود، ومن ضمنها اتفاقات لإنشاء محطات الغاز المسال على الخليج وشبكات أنابيب النقل نحو الهند والصين عبر باكستان.

في المحصلة، لربما ينجح الروس في التقاط عدة الشغل الأميركية غرب آسيا، لكن من له أن يضمن في خضم حمى (الانجذاب للضد) التي تجتاح رقعة حرب الطاقة العالمية شرق المتوسط، ألا تصحو موسكو يوماً على تفاهم حد أدنى (إيراني أميركي) لا يمكن تعويض خسارة ثقله الإستراتيجي ضمن جولات الصراع المتدحرجة في المنطقة؟

على الصعيد السوري، قد تؤسس تلك الرقعة المتبدلة أيضاً ملمحاً عما يمكن لدولة أن تواجهه في المستقبل ساعة تبدأ باستخراج ثرواتها الطاقوية.

مجلس الشعب يقر قطع حسابات موازنة عام ٢٠١٢.. ومقترح بضم جهاز الرقابة المالية وهيئة التفتيش للمجلس

حمدان: سوف نسرع في إعداد قطع حسابات السنوات الماضية والطريق أصبح مفتوحاً

محمد منار حميجو

ظهر تباين واضح ما بين التنفيذ الفعلي لقطع حسابات موازنة ٢٠١٢ والإنفاق الفعلي الذي لم يتجاوز ٥٠ بالمئة من نسبة التنفيذ بالنسبة للنفقات الإجمالية التي بلغت ٦٦٧,٧٢٧ مليار ليرة من أصل ١٣٢٦,٥٥ مليار ليرة كاعتمادات نهائية «بحسب تقرير لجنة الموازنة» في مجلس الشعب.

ووافق مجلس الشعب في جلسته أمس على مشروع قطع حسابات ٢٠١٢ رغم الجدل الذي أثير بين أعضاء المجلس وخصوصاً فيما يتعلق بالتباين في التنفيذ الفعلي للاعتمادات النهائية المخصصة لذلك رغم التبريرات الحكومية حول هذا التباين.

ونص قانون قطع الحسابات على أن نسبة تنفيذ نفقات العمليات الجارية بلغت نحو ٥٤ بالمئة أي أنفق ٥٤٩,٩٢٧ مليار ليرة من أصل ١٠١٤,٠٤٣ مليار ليرة على حين بلغ إنفاق العمليات الاستثمارية ١١٧,٨٠٠ مليار ليرة أي بنسبة تنفيذ ٣٨ بالمئة، موضحاً أن العجز النهائي بلغ أكثر من ٨٦,٣٠٢ مليار ليرة.

من جهته أعلن وزير المالية مأمون حمدان أنه سيتم الإسراع في إعداد حسابات السنوات الماضية وخصوصاً أن الطريق أصبح مفتوحاً، مضيفاً: من الطبيعي أن يكون هناك سهولة في إعدادها بعدما تم تحرير الكثير من المناطق وتأمين الجيش للوثائق المطلوبة.

ورداً على مداخلات العديد من النواب حول الآلية التي ستعتمدها الوزارة أكد حمدان أن الأمور أصبحت أسهل عما كانت سابقاً من دون أن يحدد جدولاً زمنياً لذلك، معرباً عن أمله في إنجاز هذه القطع بمساعدة الجميع.

وأكد حمدان أنه سابقاً كان هذا ينجز من الجهاز المركزي للرقابة المالية وليس من الوزارة إلا أنه حالياً بدأ ينجز في الوزارة.

مداخلات الأعضاء

تباينت مداخلات العديد من النواب حول تأخر قطع حسابات الموازنة، فرأى النائب جمال قادري أن مسلسل مبررات الحكومة في هذا الموضوع غير مقنعة، مضيفاً: أفهم أنه في عام ٢٠١٢ عزفت الشركات عن تنفيذ العديد من العقود ولكن لا أستطيع أن أفهم أن الحكومة لديها قدرة على الإنفاق وليس لديها قدرة على تأمين الوثائق.

وأشار القادري إلى صدور العديد من التشريعات المتعلقة بالضرائب التي أدت إلى شلل اقتصادي، لافتا إلى أن ذلك أثر في المواطن السوري.

وفي مداخلة له تحت القبة أكد قادري أن هذه التبريرات تذكر في تبريرات ما قبل الأزمة، مشيراً إلى أن المؤسسة التشريعية لم تتوقف يوماً واحداً عن عملها.

من جانبه اعتبر النائب محمد الجغيلي أن الموازنات التي أنجزت حالياً هو موازنات الطوارئ ولا يمكن تقييمها بشكل دقيق، مشيراً إلى أن هناك تكراراً لورود الشركات الخاسرة، إلا أنه لم يلحظ أي خطوة في تطويرها سواء في تحديث أنظمة عملها ومدها بالمال اللازم ليتم تجاوز الخسائر.

وفي مداخلة له طالب الجغيلي بضم الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة العامة للتفتيش للمجلس باعتبار أن عملهما مشابه لدوره.

بدوره دعا النائب عمر حمدو إلى ضرورة الإسراع في إعداد قطع حسابات الموازنات وأن تأخذ الحكومة في توصيات لجنة الموازنة التي أعدت تقريرها حول قطع حسابات ٢٠١٢.

ورأى النائب بشير شربجي أنه يجب أن نسمي الأشياء في مسمياتها وليس أن تكون الأمور عمومية، على حين أكد النائب محمد خير العكام أن هناك تبايناً كبيراً في قطع الحسابات، معتبرا أن من أحد أهم الأسباب لمناقشة قطع الحسابات تحت القبة محاسبة الحكومة حول التباين بين الاعتمادات والمنفذ منها.

وفي مداخلة له تحت القبة أضاف العكام: لا يمكن تبرير هذا التباين الهائل وتحميله إلى ما يجري في سورية وخصوصاً أن ٢٠١٢ كان العام الثاني لهذه الحرب ولم تكن هناك آثار مالية بحتة.

لجنة الموازنة توصي

شدد تقرير صادر عن لجنة الموازنة في المجلس على العديد من التوصيات للحكومة أهمها ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط آلية السوق بالنسبة لسعر صرف الدولار والحد من ممارسة السوق غير النظامية وضبط حركتي الطلب والعرض إضافة إلى السيطرة على المضاربات التي تجري في السوق السوداء.

وأشار التقرير إلى ضرورة معالجة أوضاع الشركات الخاسرة والمتعثرة والمتوقفة عن العمل والوقوف على الأسباب وإيجاد صيغ لها مع مراعاة البعد الاجتماعي وإيجاد بدائل استثمارية مفيدة.

ولفت إلى تشكيل لجان متخصصة تتولى مهام إعداد دفاتر الشروط الفنية والمالية والحقوقية لمناقصات التوريدات الخارجية والداخلية وتنظيم العقود وفق النصوص العقدية.

ودعا التقرير الحكومة إلى ربط مخرجات التعليم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل لتأمين كوادر بشرية فنية قادرة على الإسهام في عملية التنمية الشاملة، مشيراً إلى ضرورة الإسراع في عملية ترميم المدارس التي تم تخريبها في المناطق المحررة.

وشدد على ضرورة تحديد المناطق العشوائية في البلاد وإيجاد مشروع نموذجي لمعالجة هذه المناطق بالتعاون مع هيئة الاستثمار العقاري، مشيراً إلى تفعيل دور المكتب المركزي للإحصاء وتأمين مستلزماته المادية والمعنوية.

ودعا التقرير الحكومة إلى ضرورة توثيق أملاك وزارة الأوقاف والعمل على استثمارها في المجالات التعليمية والسكنية وغيرها، لافتاً إلى مكافحة الفساد والهدر الذي يعتبر من أقسى ما يواجه عملية التنمية الشاملة والإصلاح الإداري.

حمدان يكشف

كشف وزير المالية مأمون حمدان عن العديد من الإجراءات ومشروعات القوانين التي يتم إعدادها حالياً من الحكومة تشكيل لجان لتقييم الأضرار الزراعية نتيجة الأحوال الجوية، مؤكداً أن رئيس مجلس الوزراء عماد خميس طالبها بالإسراع لتنفيذ عملها.

ورداً على مداخلات الأعضاء أعلن حمدان عن بدء الإقراض من المصارف فيما يتعلق بالسكن العمالي، مضيفاً: إذا كان هناك مشكلة في بعض الفروع فإنه لابد من توضيحها لحلها والمهم حالياً أن القروض فتحت ولم يعد هناك تعليمات في إغلاقها.

وأكد حمدان أن هناك مقترحات في رفع سقف القروض وعدد السنوات وفيما يتعلق بتخفيض الفوائد، كاشفاً عن مشروع قانون حول الذمم المترتبة القديمة على الفلاحين المتعثرين ذلك لدعمهم وهو في طريقه للصدور.

➤ **القادري: مسلسل مبررات الحكومة حول التأخير في قطع الحسابات غير مقنعة**

➤ **الجغيلي: الموازنات الحالية هي موازنات طوارئ ولا يمكن تقييمها**

الحكومة تطلب رفع الخدمات في المناطق التي استقطبت أعداداً متزايدة من المواطنين نتيجة الإرهاب

عرنوس لـ«الوطن»: تصنيف الشركات العامة الاقتصادية خلال ١٥ يوماً والبداية من الصناعة

القادري: انخفاض أعداد أهالي الغوطة الشرقية في مراكز الإيواء من ٤٣ إلى ٢٦ ألفاً

هناء غانم

كلف مجلس الوزراء وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي بتكثيف التواصل مع الدول الصديقة لتوسيع التعاون الاقتصادي والاستثماري والسياحي ووضع الأسس الناظمة لهذا التعاون في مرحلة إعادة الإعمار إضافة إلى تبادل الزيارات بين رجال الأعمال والاتحادات وغرف التجارة والصناعة للاطلاع على المحفزات والمشاريع المطروحة للاستثمار.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد طلب من كل وزارة إنجاز برنامجها لتبسيط الإجراءات لجهة تقليل الثبوتيات وتخفيض التكلفة واختصار الزمن عن طريق توصيف الخدمات المقدمة للمواطن بشكل مباشر ليتم العمل على تبسيطها وفق رؤية وطنية تتمشى مع توجهات المشروع الوطني للإصلاح الإداري وبما يحد من الخلل في جميع مفاصل العمل.

وكلف المجلس وزارة الإدارة المحلية والبيئة بوضع برنامج لرفع مستوى الخدمات في المناطق التي استقطبت أعداداً متزايدة من المواطنين نتيجة الإرهاب في بعض المناطق وتحملت أعباءً خدمية إضافية خلال السنوات الماضية وخاصة في محافظة ريف دمشق مثل جرمانا وصحنايا.

وناقش المجلس مشروع القانون المتعلق بنظام العاملين في مؤسسة الخطوط الجوية السورية بهدف تمكين الموارد البشرية في المؤسسة، وتعزيز قدرتها على المنافسة من خلال إيجاد نظام موحد متكامل وشامل للعاملين وبعد مناقشات مستفيضة تمت إعادة المشروع إلى وزارة النقل للأخذ بملاحظات الوزراء ليتم عرضه مرة أخرى على مجلس الوزراء.

واعتمد المجلس أسس تصنيف الشركات العامة الاقتصادية التي قدمها رئيس لجنة إصلاح القطاع العام الاقتصادي وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الوزير عرنوس أن أسس تصنيف الشركات القطاع العام ستكون واضحة وسوف تعلن خلال ١٥ يوماً، تراعي كل شركة بحسب طريقتها وطبيعتها ومرجعيتها لأنه من الممكن أن تبقى جميعها على القانون ٢ الذي ينطبق على كل الشركات وسيتم وضع دليل واضح وأسس وقواعد لهذه الشركات والبداية ستكون بتصنيف شركات القطاع العام الصناعي وإعادة هيكليتها ودراسة أوضاعها كاملة لتعزيز دوره الاقتصادي.

هذا وعرض وزير التربية هزوان الوز مذكرة لجنة التنمية البشرية المتعلقة بالإجراءات المتخذة في مجال التنمية البشرية وتأهيل مناطق الغوطة الشرقية وتأمين متطلبات عودة الأهالي إليها والتي تشمل مجالات التربية والصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والثقافة والتربية والإعلام والعدل، موضحاً أن هناك حزمة كبيرة من الخدمات يتم تقديمها بشكل تراكمي ومستمر منذ تحرير هذه المناطق من الإرهاب وتشمل مجالات الدعم النفسي والاجتماعي والخدمات الصحية والتعليمية.

ووافق المجلس على طلب وزارة النقل بإنشاء مركز رئيسي لتجميع مواد البناء المتوفرة في منطقة حسياء بمحافظة حمص ليتم نقل هذه المواد إلى كافة المحافظات السورية وتأمين احتياجاتها منها

وفي تصريح للإعلاميين بينت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف أن هناك خطة وطنية لتبسيط الإجراءات ستطلق قريباً، وقد أرسلت من وزارات الدولة إلى الوزارات العامة لتبسيط الخدمات التي تكون أكثر طلبا من المواطن وتم سبر عدد هذه الخدمات بما يقارب خمسين خدمة وسيتم وضع برنامج تنفيذي يقوم على سبر الإجراءات وتحديد الوقت والزمن والثبوتيات التي من المفترض تقليل تداولها بين الجهات العامة إضافة إلى اختصار المدة الزمنية، وسيتم أيضاً بنهاية العام اعتماد معايير جودة وطنية للخدمات المبسطة بحيث يتم قياس الأثر الملموس من مواطن عن هذا الإجراء لتتم مراجعته بالفترات القادمة.

من جانبها بيّنت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمة القادري أن مجلس الوزراء اطلع على التقرير المعد من لجنة التنمية البشرية حول تدخلات الجهات الحكومية المجتمعة في منطقة الغوطة الشرقية لإعادة بناء ما دمره الإرهاب.

وأوضحت أن التقرير عملت عليه كافة الجهات الحكومية بهدف ترجمة توجيهات رئيس الجمهورية لعودة سكان المنطقة إلى بيوتهم قدر الإمكان، والمؤشرات توضح أن أعداد الذين كانوا متواجدين في مراكز الإيواء التي تم إنشاؤها لتقديم الخدمات لأهالي الغوطة الشرقية قد انخفض من ١٠٠ ألف إلى ٤٣ ألفاً في التقرير السابق، لينخفض إلى ٢٦ ألفاً في التقرير الحالي، وهذا يترجم ما تعهدت به الحكومة بعودة المهجرين.

١٤٥٠٠ موظف اقترضوا ٧ مليارات ليرة من «التوفير» منها ٧٠ مليوناً فقط للمتقاعدين منذ بداية ٢٠١٨

عبد الهادي شباط

كشف مدير في مصرف التوفير لـ«الوطن» عن عدد القروض التي منحها المصرف منذ بداية العام الجاري (٢٠١٨) حيث تجاوزت ١٤٥٠٠ قرض، شملت عاملين في الدولة ومتقاعدين، وقد سجل إجمالي قيم هذه القروض نحو ٧ مليارات ليرة، منها ٦,٩ مليارات ليرة للعاملين المداومين في الجهات العامة، بينما حصة المتقاعدين لم تتجاوز ٧٠ مليون ليرة.

وأوضح المدير أن عدد الحسابات الجديدة التي تم فتحها تجاوز ٢٨ ألف حساب بقيمة نحو ٢١,٣ مليار ليرة، وهو ما اعتبره مؤشر تحسن في نشاط المصرف والحصة السوقية، حيث سجل المصرف حركة تداول تجاوزت ١٦٧ مليار ليرة منذ بداية العام الجاري، إذ بلغت الزيادة في الإيداعات ٢١,٧ مليار ليرة ليصبح إجمالي الإيداعات لدى المصرف ٩٤,٤ مليار ليرة، قابلها حركة سحوبات بنحو ٧٢,٦ مليار ليرة.

وبين أن منح القروض الشخصية قائم وفق الأنظمة والضوابط المعمول فيها بناء على توجيهات الحكومة والتريث في تنفيذ شرط رصيد المكوث لمدة عام، منوهاً باستمرار عمليات منح القروض طوال سنوات الأزمة، رغم صعوبات الظروف المحيطة وزيادة حجم المخاطر التي سببتها تبعات الحرب على سورية.

وحول سقف القرض لذوي الدخل المحدود أوضح أنه مازال معمول بالسقف المحدد نفسه من مجلس النقد والتسليف وهو ٥٠٠ ألف ليرة، من فائدة مركبة، حيث تمنح قيمة سقف القرض كاملة ولا يحسم منها قيمة الفائدة لدى منح القرض للعميل، وأن المصرف يعمل بالتعاون مع عدد من المصارف العامة على صياغة مقترحات لتعديل سقوف القروض الشخصية لأصحاب الدخل المحدود، حيث تم رفع مقترحات بتعديل هذا السقف ليصبح مليون ليرة بدلاً من ٥٠٠ ألف ليرة، لمجارة حالة الارتفاعات السعرية التي ترافقت مع سنوات الأزمة، وتمكين المقترض للاستفادة من قيمة القروض التي يحصل عليها، مبيناً أن المشكلة الأساس تبقى في عدم المرونة بحجم الأقساط الشهرية التي يمكن حسمها على العاملين في الجهات العامة، وأنه على التوازي يسعى المصرف لتطوير نشاط المصرف تجاه منح القروض التنموية، وإعداد التعليمات التنفيذية الخاصة بهذه القروض، لما يمكنه لهذا النوع من القروض من دعم المشروعات الصغيرة وتطويرها إضافة لتوفير التمويل الكافي لأصحاب المهن الحرة بما يمكنه من مزاولة عمله.

وحول ملف القروض المتعثرة بين أنه يشكل أولوية لدى الإدارة بناء على التوجيهات الحكومية الخاصة بذلك، وأنه تمت تسوية الكثير من القروض المتعثرة، وتعمل إدارة المصرف على تسهيل عمليات التسوية للتخفيف من حجم الديون المتعثرة ودعم سيولة المصرف وزيادة نشاطه.